جمهورية العراق
وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم السوق وتنمية القطاع الخاص

الجهاز المركزي للإحصاء
قسم الأرقام القياسية

تقرير

التضخم السنوي لعام 2017

2018

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	تمهيد	1
المحور الأول	نظرة عامة على الرقم القياسي العام بأساس عام 2012	2
المحور الثاني	تحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام 2017	5
المحور الثالث	تطور معدلات التضخم في المحافظات العراقية خلال عام 2017	14
المحور الرابع	اتجاهات سعر الصرف واثرها في معدل التضخم في السوق العراقية خلال عـام 2017	17
المحور الخامس	نظرة عامة عن معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017 مقارنة بالعراق	21
المحور السادس	نظرة استشرافية لمعدل التضخم ومخاطر عدم اليقين	30
	الخاتمة	32

الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	سلة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012	3
2	تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الاقسام الرئيسة للعراق للسنوات (2016-2017)	9
3	تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق حسب المجاميع الفرعية للسنوات (2016-2017)	12
4	الارقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات العراقية (2016-2017)	13
5	الارقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الاقاليم (2016-2017)	13
6	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي للسنوات (2016-2017)	18
7	معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017	23
8	مساهمات دول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي التضخم خلال عام 2017	24
9	معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2017	26
10	معدلات التضخم عالمياً للأعوام السابقة والتوقعات المستقبلية	29
11	سيناريوهات تنبؤات التضخم واختباراته في العراق	31

الأشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	الاوزان النسبية للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق بأساس 2012	4
2	معدل التغير للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق لعام 2017	10
3	نسب مساهمة الأرقام القياسية للأقسام الرئيسة في العراق لعام 2017	11
4	معدل التغير للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام للأسعار لعام 2017	13
5	معدل التغير للأرقام القياسية في عموم محافظات العراق لعام 2017	16
6	معدل التغير لسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي للسنوات (2016-2017)	19
7	معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017	24
8	معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 2017	27
9	معدلات التضخم عالمياً للأعوام السابقة والتوقعات المستقبلية	29

مدخل تمهيدي

يعتبر مؤشر أسعار المستهلك المقياس الأكثر استخداماً لقياس التضخم وينظر إليه كمؤشر لمدى فعالية سياسة الحكومة الاقتصادية، حيث يرصد المؤشر التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تقتنيها الأسر، كما أنه يوفر معلومات حول تغيرات الأسعار في الاقتصاد للحكومات والشركات التجارية وقطاع الأعمال والافراد، أما عن استخدامات هذا المؤشر فهو يستخدم لتقييم عملة البلد مع مرور الوقت ويحدد مستوى قيمتها وقوتها الشرائية، ويستخدم أيضا لضبط المدفوعات المتعاقد عليها كالاجور والايجارات وغيرها بالتناسب مع تغير الأسعار وهو ما يسمى بنظام التقييس، كما يستخدم كوسيلة لتحديد ورصد تنفيذ السياسات الاقتصادية فعلى سبيل المثال يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلك من قبل البنوك المركزية لرصد السياسات النقدية الخاصة بها، ويتم استخدامه أيضا في التحليل الاقتصادي والبحوث حول مختلف القضايا مثل اسباب واثار التضخم وفهم الفوارق الاقليمية في تحركات الأسعار .

وهناك نوعين لمؤشر أسعار المستهلك، مؤشر أسعار المستهلك العام (التضخم) ومؤشر اسعار المستهلك بعد الاستبعاد (التضخم الأساس)، ونظراً لتقلبات الأرقام والبيانات في اقتصاديات البلدان، فإن كثير من المحللين الاقتصاديين يميلون الى مراقبة مؤشر أسعار المستهلك باستثناء المواد الغذائية والطاقة للحصول على نتائج مستقرة اكثر، كما ان اكثر التقلبات التي تحدث تكون نتيجة لتقلب أسعار مكونات الغذاء والطاقة، ويلعب هذا المؤشر اهمية كبيرة فهو يعتبر مقياس للنمط المعيشي للسكان كون أن مدفوعات الضمان الاجتماعي وحتى الضرائب مرتبطة به.

جاء تقرير التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام 2017 ليسلط الضوء على عدة محاور: حيث تضمن المحور الأول نظرة عامة عن الرقم القياسي بأساس عام 2012، وفي المحور الثاني تم تسليط الضوء على تحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام 2017 سواء على مستوى الأقسام الرئيسة والفرعية وتحليل مساهمات الأقسام، بينما جاء المحور الثالث ليبين تطور معدلات التضخم في المحافظات العراقية خلال عام 2017، في حين يوضح المحور الرابع اتجاهات سعر الصرف واثرها في معدل التضخم في السوق العراقية خلال عـــام 2017، ويطرح التقرير في المحور الخامس مقارنة بين معدل التضخم في العراق ومعدلات التضخم في الدول العربية لأغراض السياسات الاقتصادية، خاتمين التقرير بنظرة استشرافية لمعدل التضخم ومخاطر عدم اليقين في العراق وما هي السبل العامة للسيطرة على التضخم بشكل حقيقي.

المحور الأول: نظرة عامة عن الرقم القياسي العام بأساس عام 2012

الرقم القياسي (Index number) هو عبارة عن مؤشر احصائي يقيس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة معينة (سعر، كمية، قيمة أو اجر)، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكان جغرافي معين حيث تؤخذ قيمة الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي، ويسمى الوقت أو المكان الذي تنسب اليه الظاهرة بفترة أو مكان بـ(الاساس)، كما يسمى الوقت أو المكان الذي ننسبه الى فترة أو مكان بـ(المقارنة)، أما عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هو مؤشر يقيس معدل التغير عبر الزمن في اسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المستهلك ، حيث ان هذه التغيرات تؤثر على القوة الشرائية الحقيقية .

ويرجع استخدام الارقام القياسية الى اكثر من قرنين من الزمن ، حيث استخدمها الاحصائي الايطالي كارلي عام 1764 لمقارنة الاسعار في ايطاليا لسنة 1750 بالأسعار في سنة 1500، ثم شاع استخدامها بصورة أوسع منذ ذلك الحين، حيث تهتم الحكومات بتركيب وحساب بعض الارقام القياسية ومن الامور المهمة والواجب مراعاتها عند تركيب الرقم القياسي اختيار فترة الاساس أو مكان الاساس التي تعتمد لتركيب الرقم وعادة ما تكون فترة الاساس سابقة لفترة المقارنة كما يجب ان تكون الفترة أو مكان الاساس متميزة بالاستقرار الاقتصادية وخالية من الاضطرابات العنيفة التي قد تتعرض لها الظاهرة كالحروب والازمات الاقتصادية وان لا تكون بعيدة جداً عن سنوات المقارنة .

وقد دأب الجهاز المركزي للإحصاء في احتساب هذه المؤشرات من خلال اصدار النشرات الشهرية والفصلية والسنوية لهذا المؤشر ويتضمن التقرير السلسلة الجديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلك CPI والتي تم تركيبها بنسبة أساس 2012 اعتماداً على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES) والذي نفذ في السنة أعلاه .

حيث تم اختيار هذه السنة كسنة أساس للرقم القياسي وبالتالي اتخذت اساساً في تسعير السلع والخدمات الداخلة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وتم تحديد العينة التي تضمنت كافة السلع والخدمات التي كان متوسط انفاق الفرد الشهري عليها يشكل 25 دينار فاكثر كما تم إضافة السلع التي لم تتضمنها العينة مثل (زيت الزيتون ، زبد محلي ، لحوم مجففة ... الخ) وتم حذف بعض السلع كونها لا تشكل أهمية كبيرة للمستهلك بالرغم من ظهورها بأنفاق يزيد عن (25) دينار مثل (دجاج حي، لحم ماعز، ملابس رياضية، اكسسوارات غير ذهبية .... الخ) .

وقد بلغ عدد السلع والخدمات التي تضمنتها العينة (333) سلعة وخدمة من مجموع (803) سلعة وخدمة، **والجدول (1) والشكل (1) يوضحان الاوزان النسبية للأقسام الاثني عشر المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ووفق اخر مسح اقتصادي واجتماعي لعام 2012 .**

جدول (1)

سلة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012

CPI Code	الاقسام	الوزن النسبية
01	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605
02	التبغ	0.615
03	الملابس والاحذية	6.472
04	السكن ، الماء ، الكهرباء ، الوقود*	25.359
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524
06	الصحة	4.142
07	النقل**	15.185
08	الاتصال	3.109
09	الترفيه والثقافة	1.998
10	التعليم	0.922
11	المطاعم والفنادق	1.527
12	السلع والخدمات المتنوعة	4.542
المجموع		100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

* وزن الايجار الفعلي والتقديري = 17.123

وزن الوقود (بنزين مولدة ، نفط ، غاز) للمسكن = 2.547

وزن الكهرباء = 2.534

**وزن السيارات = 9.642

وزن بنزين السيارات = 0.693

شكل (1)

الاوزان النسبية للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق بأساس 2012

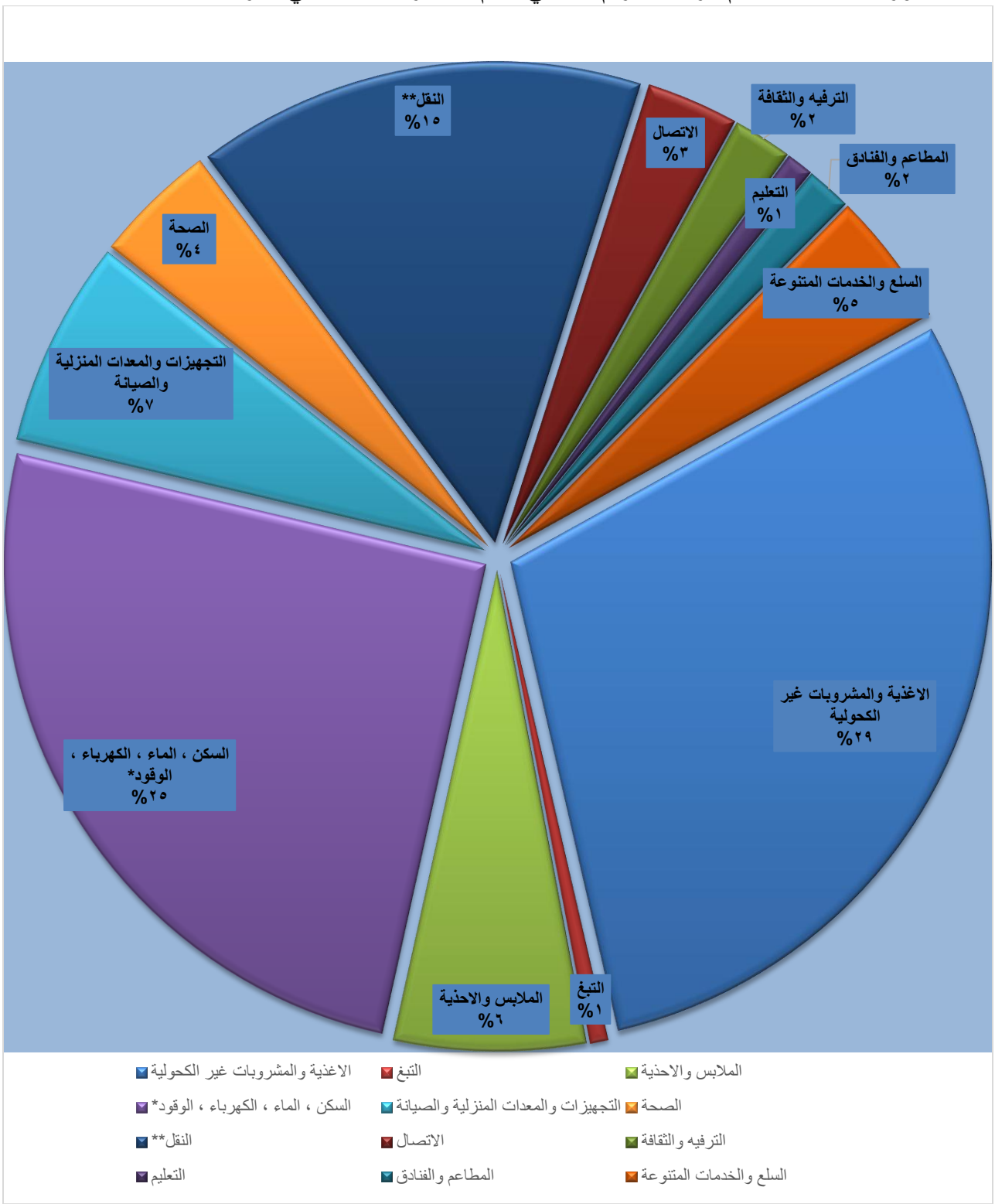

المحور الثاني: تحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام 2017

يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين احد مقاييس الأسعار التي يتم اعدادها ونشرها شهرياً من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ويصور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين التغير في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الأسواق العراقية وهو احد المؤشرات المهمة لقياس التضخم، ويختلف معدل التضخم الأساسي عن المعدل المحدد وفقاً للرقم القياسي للأسعار حيث يشتق معدل التضخم الأساسي من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعدا منه بعض السلع التي تتحدد أسعارها إداريا بالإضافة الى بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة .

وللوقوف على مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي خلال عام 2017، ومن خلال تحليل بيانات الجداول (2) و (3) والاشكال (2) و (3) يمكن تأشير الاتي:-

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الى (104.3) نقطة خلال عام 2017 بعدما كان (104.1) نقطة عام 2016 مسجلا معدل تضخم سنوي بلغ (0.2%) وجاء هذا نتيجة الى التغيرات الحاصلة من ارتفاعات وانخفاضات في اغلب الأقسام الرئيسة لسلة أسعار السلع والخدمات، اما على مستوى الأقسام الرئيسة الداخلة في سلة المستهلك يؤشر التقرير الاتي:-

1. **قسم (التعليم)** سجل هذا القسم معدل تضخم بلغ (19.9%) في عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي لهذا القسم عام 2017 الى (127.9) نقطة بعدما كان (106.7) نقطة عام 2016، وجاء هذا نتيجة لارتفاع اجور التعليم في المدارس والكليات الاهلية بالإضافة الى ارتفاع اسعار المواد والمستلزمات المدرسية في الاسواق المحلية.
2. **قسم (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز)** سجل هذا القسم معدل تضخم بلغ (2.5%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي عام 2017 الى (116.9) نقطة بعدما كان (114.1) نقطة عام 2016، **ويعزي التقرير أسباب الارتفاع في هذا القسم إلى :-**

أ - ارتفاع امدادات المياه والكهرباء بنسبة (16.7%)، نتيجة لزيادة أجور الكهرباء ولاسيما المحال التجارية.

ب - الايجار، اذ ارتفع بنسبة (1.2%) قياسا بالعام الماضي، ويعود وذلك زيادة طلب النازحين من المحافظات التي تخضع الى سيطرة عصابات داعش الإرهابية على الدور والمجمعات السكنية المعروضة للايجار مقابل محدودية المعروض منها .

ج - الوقود (البنزين والنفط والغاز) ارتفع بنسة (0.9%) قياسا بالعام الماضي وذلك يعزى الى ارتفاع أسعار النفط .

اما مجموعة صيانة وخدمات المسكن، انخفضت بنسبة (1.1%) قياساً بالعام الماضي، والذي يعزى الى انخفاض أجور العمل بالدرجة الأساس .

3. **قسم التبغ،** حيث وصل الرقم القياسي الى (121.5) نقطة بعدما كان (119.4) نقطة خلال عام 2016، ليسجل معدل التضخم بلغ (1.8%) ويرجع سبب الارتفاع في هذا القسم الى عوامل العرض والطلب لسوق السلع الخاصة بهذا القسم. اضافة الى زيادة الضرائب المفروضة على هذه السلع كونها سلع كمالية.
4. **قسم السلع والخدمات المتنوعة،** سجلت أسعار والخدمات المتنوعة ارتفاعا بنسبة (1.5%) خلال عام 2017 قياسا بالعام الماضي وذلك يعود بالدرجة الأساس الى الارتفاع الحاصل في أسعار الذهب في الأسواق العالمية والذي يدخل ضمن السلع الداخلة في هذا القسم .
5. **الصحة،** بلغ معدل التضخم في هذا القسم (1.0%) عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي لهذا القسم عام 2017 الى (117.2) نقطة بعدما كان (116.0) نقطة عام 2016، ان هذا الارتفاع يعزى الى الارتفاع في اسعار الادوية والمستلزمات الصحية المستوردة من مناشيء عالمية، فضلا عن ارتفاع اجور القطاع الخاص وارتفاع بدلات اجور العيادات الطبية.
6. **اما (قسم الملابس والاحذية، قسم النقل)** حافظا على نفس المستوى في معدلات التغير السنوي خلال عام 2017 مسجلا معدل تضخم بلغ (صفر%) مقارنة بعام 2016.
7. **قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية،** شهد هذا القسم انخفاضا في معدل التضخم ليسجل معدل تضخم بلغ (2.1%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي في هذا القسم الى (97.0) نقطة عام 2017 بعدما كان (99.1) نقطة عام 2017، وجاء هذا نتيجة لانخفاض اسعار المواد الغذائية عالميا، اضافة لزيادة المعروض، وانخفاض اغلب مكوناته (الاغذية، الخبز والحبوب، اللحوم، الاسماك، اللبن والجبن والبيض، الزيوت والدهون، الفواكه والخضروات).
8. **قسم (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة)،** انخفضت أسعار هذا القسم خلال عام 2017 بنسبة (1.8%) قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى انخفاض أسعار مجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (1.4%) وذلك لوفرة المعروض منها في الأسواق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها والذي يعزى الى حالة الركود الاقتصادي، وكذلك انخفض أسعار الأثاث والتجهيزات بنسبة (2.5%) .
9. **قسم الاتصال،** انخفض معدل التضخم لهذا القسم (1.1%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث بلغ الرقم القياسي لهذا القسم في عام 2017 (112.9) نقطة بعدما كان (114.1) نقطة عام 2016.

10. **قسم الترفيه والثقافة،** انخفضت أسعار هذا القسم بنسبة (4.5%) خلال عام 2017 قياسا بالعام الماضي، ويعزى ذلك الانخفاض الى وفرة المعروض من أجهزة معدات التصوير ومعالجة المعلومات والصحف والمجلات فضلا عن انخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة الامر الذي انعكس على انخفاض أسعار تذاكر السفر في شركات السياحة.
11. **قسم المطاعم والفنادق،** انخفض معدل التضخم لهذا القسم (0.3%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي في عام 2017 الى (111.6) نقطة بعدما كان عام 2016 (111.9) نقطة.

وعلى صعيد نسب تأثير الأقسام الرئيسة على معدل التضخم خلال عام 2017، ولتأثر معدلات التضخم بالتغيرات التي تشهدها اقسام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وبالرجوع الى بيانات الجدول (2) يطرح التقرير التحليل الاتي :-

- حقق قسم **(السكن، المياه، الكهرباء، الغاز)**، المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير في رفع معدل التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2017 وبنسبة مساهمة بلغت (35.11%)، ويشكل الانفاق الكلي على هذا القسم (25.4%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(الاغذية والمشروبات غير الكحولية)** المرتبة الثانية مقارنة بعام 2016 من حيث قوة التأثير في انخفاض معدل التضخم خلال عام 2017 في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وبنسبة (34.43%)، وهذا يعني أن هذا القسم ساهم بانخفاض معدل التضخم بمقدار (34.43%)، ويشكل الانفاق على هذا القسم (29.6%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية، وبأساس 2012.
- جاء في المرتبة الثالثة **(قسم التعليم)** ليساهم في رفع معدل التضخم خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 وبنسبة مساهمة بلغت (10.16%)، علما ان الانفاق الكلي على هذا القسم يشكل (0.9%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.
- احتل قسم **(التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة)** المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير في تخفيض معدل التضخم في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2017 وبنسبة مساهمة (6.50%). مقارنة بعام 2016، يشكل الانفاق على هذا القسم (6.5%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(الترفيه والثقافة)** المرتبة الخامسة من حيث قوة التأثير في خفض معدل التضخم خلال عام 2017 وبنسبة مساهمة بلغت (4.98%) مقارنة بعام 2016، ويشكل الانفاق على هذا القسم بحدود (1.9%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.

- جاء قسم **(السلع والخدمات المتنوعة)** في المرتبة السادسة من حيث قوة التأثير في رفع معدل التضخم في الرقم القياسي العام خلال عام 2017 وبنسبة مساهمة بلغت (3.77%) مقارنة بعام 2016، ويشكل الانفاق على هذا القسم بحدود (4.5%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(الصحة)** المرتبة السابعة من حيث قوة التأثير في رفع معدل التضخم خلال عام 2017 وبنسبة مساهمة بلغت (2.29%) مقارنة بعام 2016، علما ان الانفاق على هذا القسم يشكل (4.1%) من الانفاق الكلي الشهري للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(الاتصال)** المرتبة الثامنة من حيث قوة التأثير في تخفيض معدل التضخم وبنسبة مساهمة بلغت (1.89-%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، ويشكل الانفاق على هذا القسم بحدود (3.1%) من الانفاق الكلي للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(التبغ)** المرتبة التاسعة من حيث قوة التأثير في رفع معدل التضخم وبنسبة مساهمة بلغت (0.61%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، ويشكل الانفاق على هذا القسم بحدود (0.6%) من الانفاق الكلي للأسرة العراقية.
- حقق قسم **(المطاعم والفنادق)** المرتبة العاشرة من حيث قوة التأثير في خفض معدل التضخم وبنسبة مساهمة بلغت (0.25-%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، ويشكل الانفاق على هذا القسم بحدود (1.5%) من الانفاق الكلي للأسرة العراقية.
- حققت الاقسام **(النقل، والملابس والأحذية)** المرتبة الحادية عشر من حيث قوة التأثير خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 وبنسبة مساهمة بلغت (0%) لكليهما، حيث لم يكن لهما تأثيراً في تغيير معدل التضخم، علما أن مجموع الانفاق على هذه الاقسام يشكل (21.657%).

جدول (2)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الاقسام الرئيسة للعراق للسنوات (2016-2017)

(100=2012)

الأقسام الرئيسية	الوزن	الأرقام القياسية		معدل التغير %	نسبة المساهمة %
		2016	2017		
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	99.1	97.0	(2.1)	(34.43)
التبغ	0.615	119.4	121.5	1.8	0.61
الملابس والاحذية	6.472	103.1	103.1	0.0	0.00
السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز	25.359	114.1	116.9	2.5	35.11
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524	100.5	98.7	(1.8)	(6.50)
الصحة	4.142	116.0	117.2	1.0	2.29
النقل	15.185	95.0	95.0	0.0	0.00
الاتصال	3.109	114.1	112.9	(1.1)	(1.89)
الترفيه والثقافة	1.998	90.7	86.6	(4.5)	(4.98)
التعليم	0.922	106.7	127.9	19.9	10.16
المطاعم والفنادق	1.527	111.9	111.6	(0.3)	(0.25)
السلع والخدمات المتنوعة	4.542	101.6	103.1	1.5	3.77
الرقم القياسي العام	100	104.1	104.3	0.2	100
الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	100	104.6	105.1	0.5	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

شكل (2)

معدل التغير للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق لعام 2017

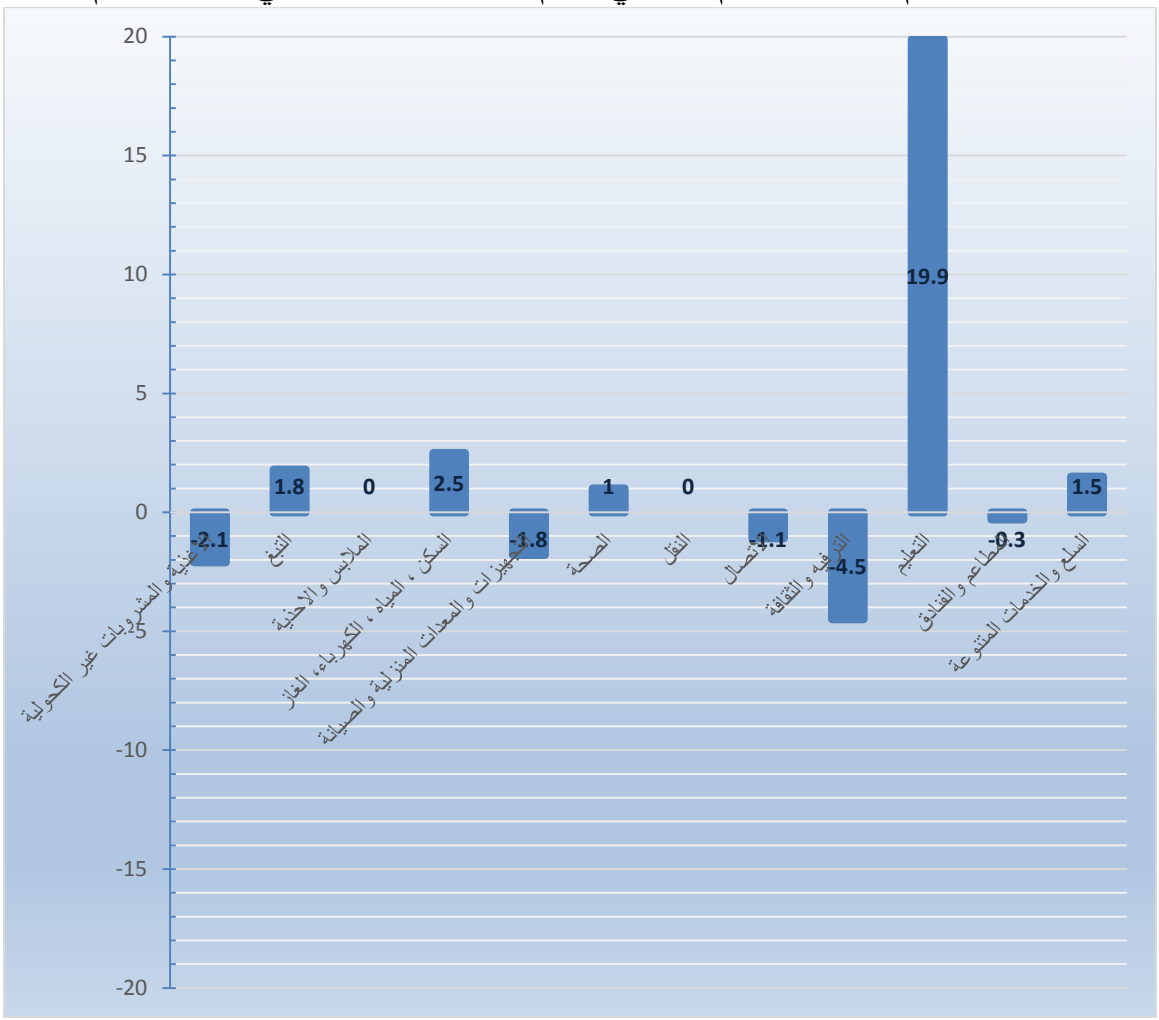

شكل (3)

نسب مساهمة الأرقام القياسية للأقسام الرئيسة في العراق لعام 2017

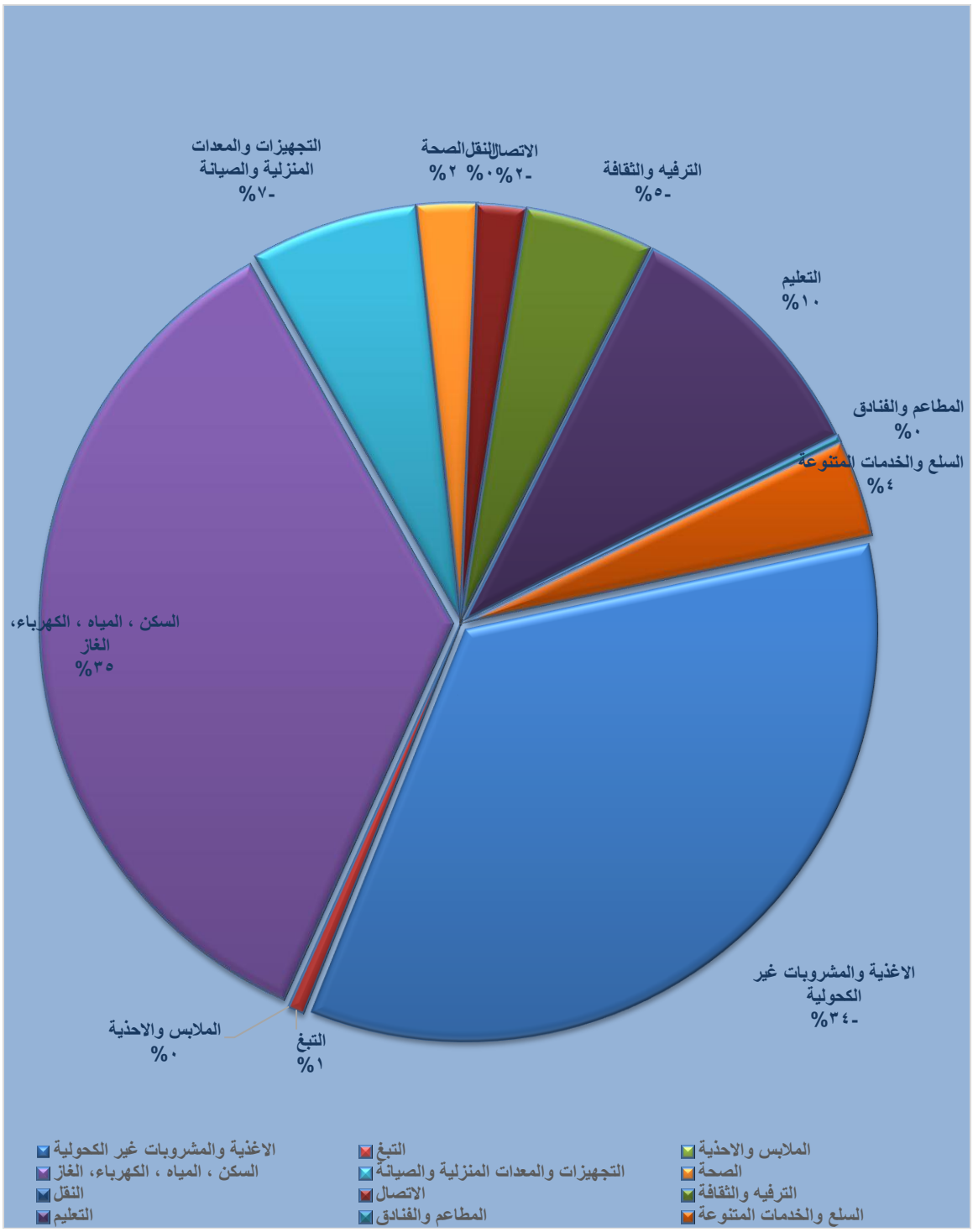

جدول (3)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق حسب المجاميع الفرعية للسنوات (2016-2017)

(100=2012)

الأقسام الرئيسية والفرعية المكونة لها	الوزن	معدلات الرقم القياسي		معدل التغير %
		2016	2017	
1- الاغذية والمشروبات غير الكحولية	29.605	99.1	97.0	(2.1)
الاغذية	28.256	99.0	96.8	(2.2)
الخبز والحبوب	4.887	103.8	102.7	(1.1)
اللحوم	6.180	97.2	95.8	(1.4)
الأسماك	0.903	86.2	73.0	(15.3)
اللبن والجبن والبيض	3.527	100.1	99.1	(1.0)
الزيوت والدهون	1.335	98.1	96.9	(1.2)
الفواكه	2.856	98.7	98.1	(0.6)
الخضراوات	6.016	95.9	91.3	(4.8)
السكر والمنتجات السكرية	2.075	102.3	102.3	0.0
منتجات الأغذية الاخرى	0.477	115.6	117.5	1.6
المشروبات غير الكحولية	1.349	100.8	100.8	0.0
2-السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز	25.36	114.1	116.9	2.5
الايجار	17.12	115.3	116.7	1.2
صيانة وخدمات المسكن	2.982	120.3	119.0	(1.1)
امدادات المياه والكهرباء	2.707	113.1	132.0	16.7
الوقود(البنزين و النفط و الغاز)	2.547	99.3	100.2	0.9
3-النقل	15.19	95.0	95.0	0.0
4-التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.524	100.5	98.7	(1.8)
الاثاث والتجهيزات	2.551	97.1	94.7	(2.5)
الاجهزة المنزلية	3.973	102.7	101.3	(1.4)
5-الملابس والاحذية	6.472	103.1	103.1	0.0
الملابس	5.286	103.5	103.5	0.0
مواد الملابس	0.806	101.9	99.5	(2.4)
الملابس	4.397	103.7	104.2	0.5
الاصناف الاخرى للملابس ولواحق الملابس	0.065	102.7	101.0	(1.7)
تنظيف الملابس	0.018	109.1	109.3	0.2
الاحذية	1.186	101.5	101.3	(0.2)
6- السلع والخدمات المتنوعة	4.542	101.6	103.1	1.5
7- الصحة	4.142	116.0	117.2	1.0
8-الاتصال	3.109	114.1	112.9	(1.1)
9-الترفيه والثقافة	1.998	90.7	86.6	(4.5)
10- المطاعم والفنادق	1.527	111.9	111.6	(0.3)
11- التعليم	0.922	106.7	127.9	19.9
12- التبغ	0.615	119.4	121.5	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

شكل (4)

معدل التغير للأقسام الفرعية المكونة للأقسام الرئيسة للرقم القياسي العام للأسعار لعام 2017

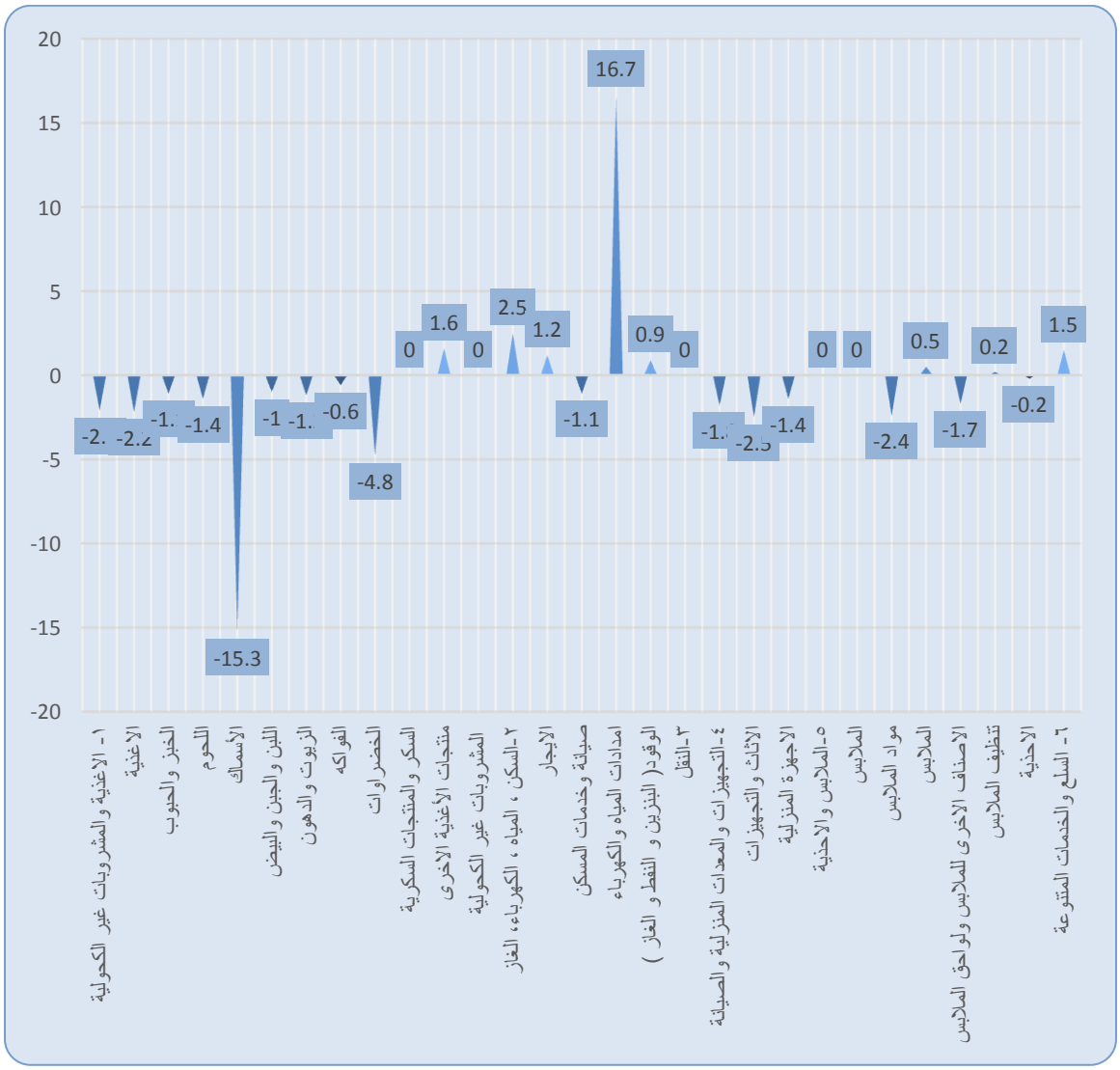

المحور الثالث: تطور معدلات التضخم في المحافظات والاقاليم العراقية خلال عام 2017

تتفاوت معدلات التضخم المسجلة في مختلف المحافظات العراقية خلال عام 2017، ولمتابعة مستوى التضخم في المحافظات العراقية **ومن خلال تحليل بيانات الجدول (4) يمكن تأشير الاتي :-**

1. شهدت اسواق العاصمة **(بغداد)** أعلى معدل تضخم بلغ (2.2%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، حيث وصل الرقم القياسي العام الى (111.0) نقطة عام 2017 بعد ما كان (108.6) نقطة عام 2016، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات الحاصلة في أغلب مكونات سلة المستهلك العراقي.
2. سجلت كل من المحافظات **(دهوك، بابل، البصرة)** معدلات تضخم متقاربة تراوحت ما بين (0.9%- 0.5%) على التوالي خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
3. شهدت محافظتي **(المثنى، النجف)** معدلات تضخم بلغت (0.3%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، وجاء هذا نتيجة الارتفاعات التي شهدتها مكونات سلة المستهلك.
4. اما محافظتي (واسط، كركوك)، فلم يطرأ عليهما أي تغير في معدلات التضخم .
5. أما على مستوى محافظة **(السليمانية)** فقد شهدت اسواقها خلال عام 2017 انخفاض في معدلة التضخم وبنسبة بلغت (3.7%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
6. في حين سجلت محافظة **(ميسان)** معدل تضخم منخفض بلغ (2.4%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
7. سجلت محافظات **(ديالى، ذي قار، أربيل، القادسية)** انخفاض في معدلات تضخم تراوحت ما بين (1.4% – 0.8%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
8. أما على صعيد محافظة **(كربلاء)** سجل فيها معدل تضخم منخفض وصل إلى (0.1%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.
9. ولإعطاء صور عن معدلات التضخم على مستوى المناطق الجغرافية **(الوسط والجنوب والشمال)**، شهد اقليم الوسط ارتفاع في معدل التضخم خلال عام 2017 مسجلاً معدل تغير بلغ (1.1%) مقارنة بعام 2016، بينما سجل اقليم الجنوب معدل منخفض بلغ (0.1%)، وسجل اقليم الشمال ايضاً معدل تضخم منخفض بلغ (1.6%) .

جدول (4)

الارقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات العراقية (2016-2017)

(100=2012)

المحافظات	الرقم القياسي العام		معدل التغير %
	2016	2017	
بغداد	108.6	111	2.2
البصرة	102.7	103.2	0.5
بابل	102.4	103.2	0.8
القادسية	103.4	102.6	(0.8)
واسط	103.1	103.1	0
كربلاء	109.3	109.2	(0.1)
السليمانية	99.3	95.6	(3.7)
كركوك	105.5	105.5	0
ديالى	104.6	103.1	(1.4)
المثنى	109.9	110.2	0.3
النجف	106.1	106.4	0.3
ميسان	103.3	100.8	(2.4)
دهوك	99.3	100.2	0.9
ذي قار	103.7	102.5	(1.2)
أربيل	96.4	95.2	(1.2)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

جدول (5)

الارقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق الجغرافية (2016-2017)

(100=2012)

الاقاليم	الرقم القياسي العام		معدل التغير %
	2016	2017	
مناطق الشمال	98.6	97	(1.6)
مناطق الوسط	107.1	108.3	1.1
مناطق الجنوب	104	103.9	(0.1)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية .

شكل (5)

معدل التغير للأرقام القياسية في عموم محافظات العراق لعام 2017

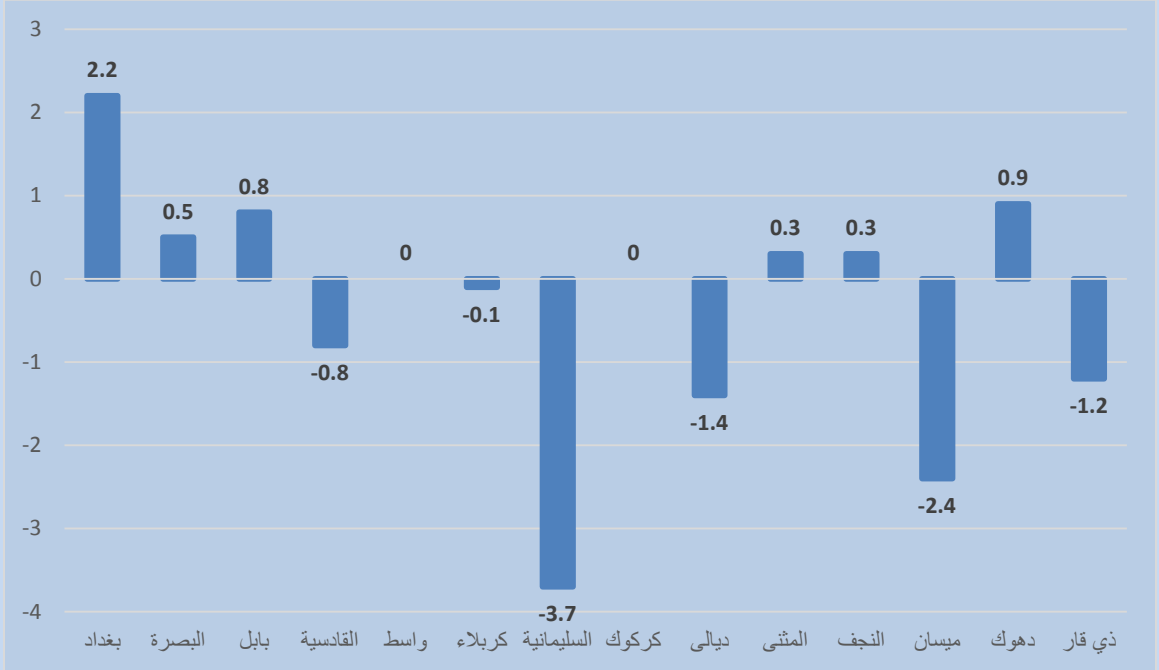

المحور الرابع: اتجاهات سعر الصرف في العراق خلال عـــــام 2017

يعتبر استقرار سعر صرف العملة من اولويات السياسة النقدية في مختلف الدول لان هذا الاستقرار يعد الاساس لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الاسعار ، وتسعى اغلب الحكومات الى انتهاج سياسات تهدف الى ضمان استقرار سعر صرف عملتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية كون معظم هذه الدول تمتاز بانفتاح اقتصادياتها بشكل كبير وتعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، وضعف قاعدتها الانتاجية وعدم مواكبة الطلب المحلي المتزايد ولجوئها إلى الاستيرادات لطغية حاجة السوق المحلية. مما يجعلها اشد تأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية واكثر عرضة للازمات والمشاكل الخارجية ، الامر الذي ينعكس بشكل سلبي على درجة الاستقرار المحلي فيها .

كما تتأثر هذه الاقتصادات بعوامل خارجية عديدة تنتقل من خلال ميزان مدفوعاتها تشمل ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع صرف العملات الاجنبية مما يؤدي الى تدهور شروط التبادل التجاري وتباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية واسعار الفائدة الاجنبية الحقيقية، وعوامل داخلية تشمل العجز المالي وان هذه العوامل تؤدي الى زيادة العبء الواقع على الحكومات المحلية للتكيف معها وفي ذات الوقت تحقيق الاهداف الداخلية للسياسات النقدية وذلك لتأثير تلك العوامل على فاعلية السياسة النقدية.

وان اهمية الاستقرار النقدي كونه أحد اهم الاركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية لذلك فان السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية وتوفير هيكل اسعار فائدة ملائم يتسم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات اسواق المال العالمية وان من اكثر القضايا الجدلية في الفكر الاقتصادي هو سياسة سعر صرف العملة وعلاقتها بارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

وللوقوف على اتجاهات سعر الصرف في السوق العراقية خلال عام 2017 ، ومن خلال تحليل بيانات الجدول (6) يمكن تشخيص الاتي :-

1. انخفاض **المعدل السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي** بمعدل تغير بلغ (2.0%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، فقد وصل المعدل العام لسعر الصرف الى (1256) دينار / دولار عام 2017 بعد ما كان (1281) دينار / دولار عام 2016. مما يعني تحسن قيمة الدينار العراقي.
2. وعلى المستوى الشهري فقد شهد شهري **كانون الثاني وشباط** من عام 2017 ارتفاع وبمعدلات تغير بلغت (4.2%) و (2.1%) على التوالي مقارنة بعام 2016، فقد وصل المعدل العام لسعر الصرف الى (1295 و 1274) دينار/ دولار على التوالي خلال عام 2017 بعدما كان يتراوح ما بين (1243 و 1248) دينار / دولار خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام 2016 .

3. شهدت الاشهر **(اذار، نيسان، حزيران، تموز)** من عام 2017 انخفاضات طفيفة وبمعدلات تغير تراوحت ما بين (1.1% و 2.8%) مقارنة بذات الفترة من عام 2016، حيث بلغ المتوسط العام لسعر الصرف لهذه الاشهر (1251) دينار / دولار .

4. استمر سعر صرف الدولار بالتراجع خلال الاشهر **(ايار ، ايلول ، تشرين الاول ، وتشرين الثاني)** من عام 2017 وبمعدلات تغير تراوحت ما بين (3.3% و 3.9%) مقارنة بذات الفترة من عام 2016، حيث تراوحت معدلات سعر الصرف ما بين (1249 و 1243) دينار / دولار خلال عام 2017 .

5. من الملاحظات المهمة التي اشرها التقرير التراجع الكبير في سعر صرف الدولار خلال شهر **كانون الاول** من عام 2017، فقد وصل معدل التغير الى (4.4%) مقارنة بذات الفترة من عام 2016، حيث وصل المعدل العام لسعر الصرف خلال هذا الشهر الى (1246) دينار / دولار بعد ما كان (1304) دينار / دولار خلال عام 2016 . **والجدول (6) والشكل (6) توضح هذه المعطيات .**

جدول (6)

تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي للسنوات (2016-2017)

دينار / دولار

السنوات / الاشهر	سعر صرف الدولار		معدل التغير %
	2016	2017	
كانون الثاني	1243	1295	4.2
شباط	1248	1274	2.1
اذار	1268	1254	(1.1)
نيسان	1287	1251	(2.8)
ايار	1294	1249	(3.5)
حزيران	1275	1248	(2.1)
تموز	1279	1253	(2.0)
اب	1283	1249	(2.7)
ايلول	1293	1250	(3.3)
تشرين الاول	1301	1254	(3.6)
تشرين الثاني	1297	1247	(3.9)
كانون الاول	1304	1246	(4.4)
المعدل السنوي	1281	1256	(2.0)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية

شكل (6)

معدل التغير لسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي للسنوات (2016-2017)

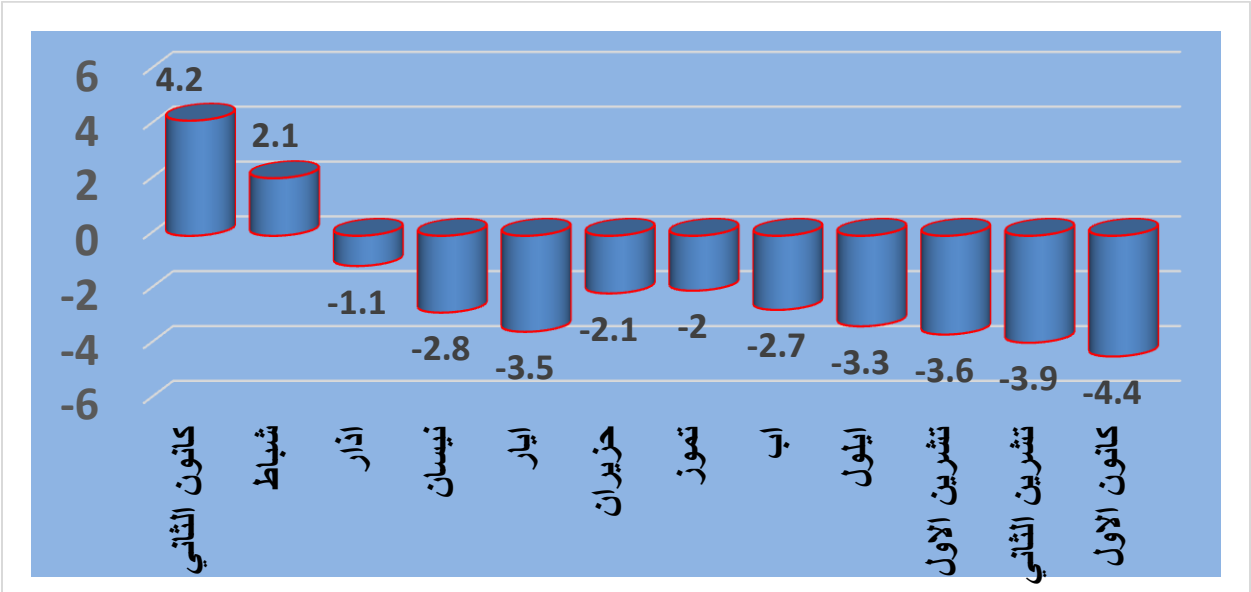

ومن خلال استقراء ما تقدم يطرح التقرير الاتي :-

تبين أن سعر صرف الدولار انخفض بنسبة (2%) في عام 2017 مقارنة بعام 2016، وهذا يعني أن قيمة الدينار العراقي ارتفعت بنفس تلك النسبة خلال عام 2017، مما يعكس الاستقرار النسبي في معدل التضخم والبالغ (0.2%)، وهذا جاء نتيجة ضخ كمية هائلة من الدولار لسحب الدينار العراقي من السوق، ويظهر هذا بشكل أوضح نسبياً عندما يلاحظ معدل التضخم الأساس بلغ (0.5%)، وهذا في حالة استبعاد اسعار الاغذية والنفط، وذلك لأن النفط هو المصدر الأساسي للحصول على الدولار من الخارج، بينما تمثل السلع الغذائية مصدر لخروج الدولار من العراق، وذلك لأن اغلب السلع الغذائية مستوردة، وبالتالي عندما يتم استبعاد هذين القسمين يتضح وجود ضغوط تضخمية اكبر مما لو لم يتم استبعادهما.

وبما أن الاستيرادات تفوق الصادرات غير النفطية بحدود كبيرة، فإن ضخ الدولار بهذا الكم الهائل للسيطرة على التضخم يؤدي إلى خروج الدولار بشكل كبير. وهذا يعني ضمناً أن السياسة النقدية تقبل هروب العملة الصعبة ورؤوس الأموال من اجل السيطرة على التضخم.

المحور الخامس: نظرة عامة عن معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017 مقارنة بالعراق

تأثر أداء الاقتصادات العربية بعدة عوامل رئيسية تضمنت التطورات في أسواق النفط الدولية خاصة فيما يتعلق باتفاق خفض كميات انتاج النفط ، وبتواصل تأثير تدابير ضبط أوضاع المالية العامة على مستويات الطلب الكلي، إضافة الى استمرار التطورات الداخلية في بعض البلدان العربية وانتشار تداعياتها على دول الجوار وهو ما يمثل بمجمله تحدياً امام البلدان العربية كمجموعة لاستعادة مسارات النمو السابقة في هذا السياق.

وعلى صعيد معدلات التضخم في معظم الدول العربية فقد زادت المعدلات خلال الأشهر الأولى من عام 2017 الامر الذي يعكس قيام معظم الدول العربية بتحرير أسعار مواد الطاقة سواء بصورة جزئية أو كلية أضافة الى تأثير حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب التطورات المحلية التي تشهدها بعض هذه الدول ومما أدى الى زيادة مستويات الأسعار قيام بعض دول المنطقة بإلغاء الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض السلع أو زيادة الضرائب والرسوم على العديد من السلع والخدمات من جهة أخرى شهدت بعض الدول العربية ضغوطاً تضخمية بفعل أثر التمرير (Pass though effect) الناتج عن تبني أنظمة اكثر مرونة لسعر الصرف ، فضلا عن انخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي الذي عمل بدوره ضغوط على سعر صرف العملات المحلية الامر الذي ساهم بزيادة مستوى الضغوط التضخمية في بعض الدول العربية ، في حين ساهمت بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية منها ضبط مستويات الانفاق المحلي إضافة الى قيام بعض الدول العربية بانتهاج سياسات نقدية انكماشية لخفض مستويات التضخم .

ويطرح التقرير نظرة عن الدول ذات معدلات التضخم الأعلى عربياً مع بيان الأسباب التي أدت الى ارتفاع مستويات التضخم وكالاتي :-

1. **مصر:** بلغ معدلات التضخم في مصر (29.5%) خلال عام 2017 ، ان التضخم في مصر بدأ موجة ارتفاعات حادة عندما تخلت الحكومة منذ شهر تشرين الثاني عام 2016 عن ربط سعر صرف الجنيه بالدولار ورفعت أسعار الفائدة الى (300) نقطة أساس ، أضافة الى زيادة أسعار المحروقات ، بالرغم من تراجع التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في محافظات البلاد نهاية عام 2017 الا ان هذا المعدل لايزال مرتفع مقارنة بأسعار الفائدة الممنوحة على الودائع وأسعار السلع السائدة في السوق المحلية ، واجمالاً يعزى التقرير عوامل الارتفاع الى قيام الحكومة المصرية لسلسلة من الإجراءات

الاقتصادية شملت زيادة أسعار الطاقة والدواء وتحرير سعر الصرف وتعديلات على قانون ضريبة الدخل ، وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة .

2. **السودان:** سجل معدل التضخم السنوي لعام 2017 اعلى ارتفاعاً بلغ (34.2%) في حين لم يتجاوز (17%) في عام 2016 ، وهو العام الذي رفعت فيه الحكومة الدعم عن المحروقات ، حيث ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار السلع الضرورية الاستهلاكية والخدمية في عام 2017 الى (783.2) نقطة مقارنة بـ(591.5) نقطة عما كان عليه في عام 2016 ، وأوضح التقرير الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء السوداني ان المجموعات السلعية والخدمية ساهمت في رفع معدل بنسب متفاوتة ، ومن العوامل التي ساهمت في رفع معدل التضخم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة متمثلة في رفع رسوم الكمارك ، وقرار رفع أسعار الخبز الناتج عن ارتفاع أسعار القمح من (150) الى (450) جنيه سوداني .
3. **سوريا:** بلغت مستويات التضخم في سوريا ارقام قياسية منذ عام 2011 حيث ارتفاع معدل التضخم الى (579%) عام 2017 مقارنة بعام 2010 ، ويعزى التقرير الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء هذا الارتفاع الى الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية حيث تجاوزت (300%) بسبب الحرب وتوقف استيراد السلع مما انعكس سلباً على حركة الأسعار إضافة الى انهيار قيمة العملة السورية .
4. **اليمن:** بلغ معدل التضخم السنوي في اليمن خلال عام 2017 الى (30%) ، ووفقاً لتقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017 ، وتقرير مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي اليمني واللذان يوضحان الازمة الاقتصادية والإنسانية بسبب الحرب والتي انعكست جميعها على معدلات التضخم ، وتقليص القوة الشرائية ، حيث أن الوضع الاقتصادي في البلاد لم يشهد إي تحسن بسبب الحرب أضافة الى ارتفاع نسبة الفقر الى (85%) ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية وتراجع حجم استيراد المواد الغذائية وغيرها بسبب اغلاق الموانئ .
5. **ليبيا:** ارتفع معدل التضخم في ليبيا خلال عام 2017 الى اكثر من (27%) مقارنة بـ(25.9%) عما كان عليه في عام 2016 ، وجاء هذا نتيجة الى التوسع السريع للقاعدة المالية من قبل المصرف المركزي للدولة لمواجهة العجز المالي أضافة الى فقدان القوة الشرائية للدينار الليبي بحدود (8%) بحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي .
6. **الجزائر:** وصلت معدلات التضخم في الجزائر خلال عام 2017 الى (7%) بحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الجزائري ، وقد تزايدت الضغوط المالية على الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع

انخفاض أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 2014 في ظل اعتماد واقتصاد البلاد بقوة على العائدات النفطية ، حيث تشكل مبيعات النفط والغاز (60%) من الميزانية و (95%) من اجمالي الصادرات ، فقد شهدت أسعار العديد من السلع والخدمات ارتفاعات كبيرة ، نتيجة قيام الحكومة بالعديد من الإجراءات لمعالجة الازمة الاقتصادية منها التوسع في طباعة النقود ولسد الفجوة التمويلية .

7. **تونس:** بلغ معدل التضخم في تونس (5.3%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 ويعتبر هذا المعدل أعلى معدل مسجل خلال عام 2017 ، أن هذا الارتفاع جاء مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية ومؤشر أسعار الملابس والاحذية إضافة الى الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية وتراجع الموارد من النقد الأجنبي والإجراءات الهادفة لخفض مستويات الدعم .
8. **فلسطين:** بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 في فلسطين (0.21%) مقارنة بعام 2016 ، وجاء هذا نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة السكن ومستلزماته وأسعار الخدمات الطبية ، على الرغم من انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة وأسعار خدمات التعليم .
9. **المغرب:** ارتفع معدل التضخم في المغرب خلال عام 2017 الى (1%) على أساس سنوي مقارنة بعام 2016 ، جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار مجموعات (المواد الغذائية ، النقل ، السكن ، التعليم ، والصحة والمطاعم والفنادق) وبضوء الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية وتأثير على مستويات الأسعار في السوق المحلي والتحسن المتوقع للإنتاج الزراعي واثره على توفر المواد الغذائية ، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 الى (1.8%) بحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط في المغرب .
10. **الأردن:** بلغ معدل التضخم في الأردن (3.3%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 ، حيث ارتفعت الأسعار خلال الشهور الأولى من عام 2017 نتيجة للارتفاع النسبي الذي شهدته أسعار النفط العالمية وانعكاسها على الأسعار في السوق المحلية ، إضافة الى أثر الإجراءات التي اتخذتها السطلات المحلية والتي شملت الغاء الإعفاءات الضريبية ورفع الضرائب والرسوم على العديد من السلع والخدمات .
11. **دول مجلس التعاون الخليجي:** ارتفع معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2017 بمعدل (2.2%) ، وأوضحت بيانات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان مساهمات الدول من اجمالي التضخم خلال العام 2017 توزعت كما في الجدول (8).

جدول (7)

معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017

الدولة	معدل التضخم %
سوريا	579
السودان	34.2
اليمن	30
مصر	29.5
ليبيا	27
الجزائر	7
تونس	5.3
دول مجلس التعاون الخليجي	2.2
فلسطين	0.21

المصدر: صندوق النقد العربي .

شكل (7)

معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017

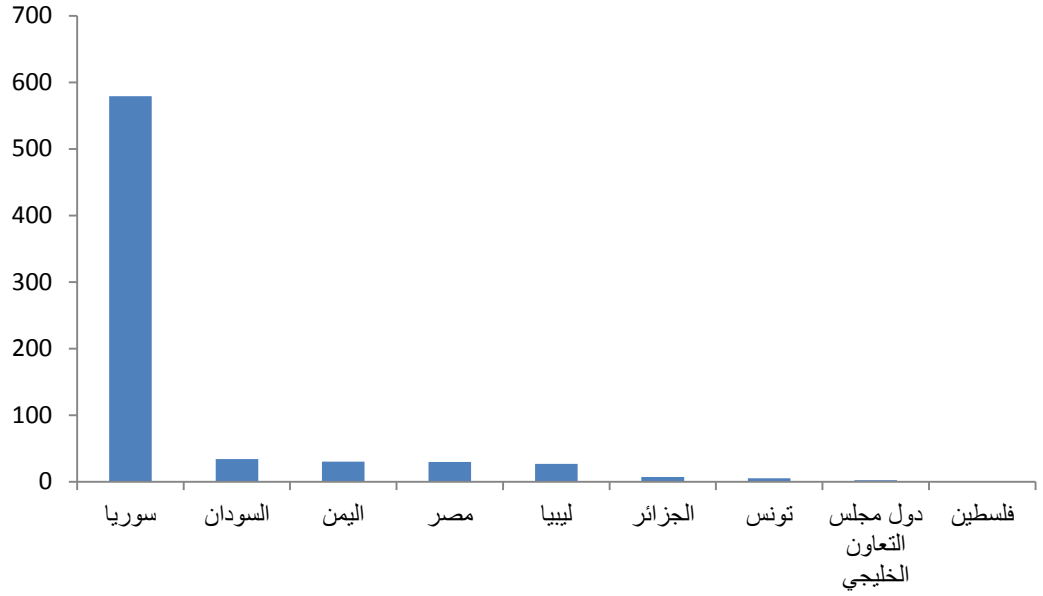

جدول (8)

مساهمات دول مجلس التعاون الخليجي في إجمالي التضخم خلال عام 2017

الدولة	المساهمة في اجمالي التضخم %
الامارات	1.4
السعودية	0.4
الكويت	0.2
قطر	0.1
سلطنة عمان	0.1
البحرين	لم تسجل أي مساهمة

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ومن خلال بيانات الجدول (8) يتضح بان الامارات جاءت في المرتبة الأولى من حيث نسب المساهمة، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية والكويت في المرتبة الثالثة ، وقطر وسلطنة عمان في المرتبة الرابعة في حين لم تسجل البحرين أي نسبة مساهمة .

اما على صعيد معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي والعوامل التي ساهمت في هذه المعدلات يطرح التقرير الاتي :

- **الامارات:** ارتفع معدل التضخم في الامارات خلال عام 2017 ليصل الى (2.3%) مقارنة بـ(1.8%) خلال عام 2016، وجاء هذا كمحصلة لارتفاع أسعار التبغ وخدمات النقل والتعليم والصحة والمواد الغذائية والملابس ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، إضافة الى أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية وتطبيق الضريبة الانتقائية على السلع الاستهلاكية الضارة بالصحة .
- **السعودية:** حققت السعودية اول تضخم إيجابي منذ 11 شهر من عام 2017 مسجلة معدل موجب بلغ (0.1%) مقارنة بعام 2016 ،ومما تجدر الإشارة اليه فان معدل التضخم خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2017 سجل انكماش ومعدلات سلبية ، وقد استبعد ان يستمر التضخم السلبي في السعودية حتى نهاية عام 2017 بسبب أربعة عوامل رئيسة منها (الانفاق الحكومي القياسي الذي تم اقراره في موازنة عام 2017 والذي قدر بنحو (890) مليار ريال، إضافة الى اعلان الحكومة في نهاية عام 2016 عن حزمة دعم للقطاع الخاص بحدود (200) مليار ريال، وثالث هذه العوامل فرض الضرائب الانتقائية ، ورابعاً رفع الحكومة السعودية الرسوم الكمركية لبعض السلع الغذائية كمنتجات الدواجن الامر الذي أدى الى رفع أسعار السلع الغذائية التي كانت العامل الرئيس في التضخم السلبي في كانون الثاني من عام 2017) في حين جاء الارتفاع في معدل التضخم في نهاية عام 2017 بدعم من خمس اقسام رئيسية هي (التبغ ، التعليم ، الاتصالات والسلع والخدمات المتنوعة إضافة الى قسم الصحة) نتيجة لتطبيق

الضريبة الانتقائية بواقع (100%) ، وهذا ما أشارت اليه تقارير صندوق النقد العربي والمركز الاحصائي السعودي .

- **الكويت:** سجلت دولة الكويت معدل تضخم بلغ (2.2%) خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 ، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات التي حصلت في مجموعة النقل وخدمات المسكن كنتيجة للارتفاع المحدود الذي شهدته أسعار النفط العالمية وتوجه الدولة نحو خفض حجم الدعم لبعض السلع والخدمات الحكومية والمياه .
- **البحرين:** بلغ معدل التضخم في البحرين (1.4%) خلال عام 2017 وجاء ذلك نتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار المجموعات الخاصة بالسك والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى ، انعكاساً للإجراءات التي اتخذتها السلطات لخفض مستويات الدعم المقدم على سلع مواد الطاقة إضافة للارتفاع النسبي الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط مع خفض مستويات الإنتاج .
- **سلطنة عمان:** بلغ معدل التضخم في سلطنة عمان خلال عام 2017 ما مقداره (2.3%) وعزى ذلك بشكل رئيسي للارتفاع الذي شهدته أسعار مجموعة النقل نظراً لارتباط أسعار المحروقات بالأسعار العالمية للنفط منذ بداية عام 2016 .
- **قطر:** سجلت دولة قطر معدل تضخم بلغ (2.0%) خلال عام 2017 ، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات والانخفاضات التي شهدتها أسعار المجموعات السلعية والخدمية .

جدول (9)

معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2017

الدولة	معدل التضخم %
الامارات	2.3
السعودية	0.1
الكويت	2.2
البحرين	1.4
سلطنة عمان	2.3
قطر	2.0

المصدر: صندوق النقد العربي .

- **المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (سلطنة عُمان)**
- **وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (قطر)**
- **الإدارة المركزية للإحصاء (الكويت)**
- **مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (السعودية)**

شكل (8)

معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي 2017

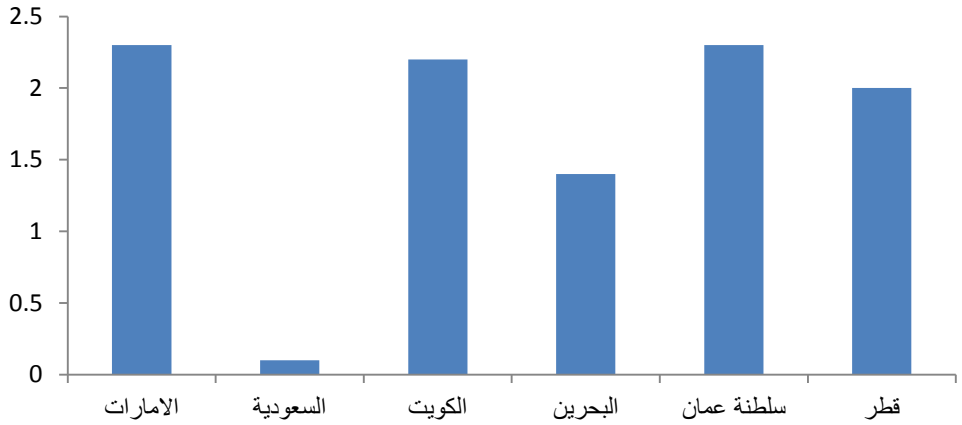

ويطرح التقرير في هذه الفقرة نبذة بسيطة عن التضخم العالمي في بعض الدول خلال عام 2017 وكالاتي :

لم تكن معدلات التضخم المرتفعة من نصيب الدول العربية فقط ، فقد شهدت العديد من دول العالم معدلات تضخم مرتفعة نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، واهم الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة هي (فنزويلا ، ايران ، الارجنتين ، نيجيريا ...الخ)

- **فنزويلا:** تعتبر معدلات التضخم التي وصلت اليها فنزويلا الأعلى عالمياً ، حيث بلغ معدل التضخم عام 2017 الى (85%) بحسب بيانات البنك المركزي الفنزويلي ، وقد تمثلت إجراءات الحكومة للتصدي لارتفاع الأسعار في عام 2017 بزيادة الحد الأدنى للأجور مرة تلو الأخرى وبمعدل مرة كل شهرين كان اخرها في 31 كانون الأول ، وبحسب تقرير للبرلمان الفنزويلي والذي أشار فيه الى زيادة معدلات التضخم وتراجع في اجمالي الناتج المحلي وتوقف البنك المركزي الفنزويلي منذ عامين عن نشر المؤشرات الاقتصادية، إضافة الى ان الحكومة اضطرت الى الحد من مشترياتها الخارجية مما تسبب بانقطاع في المواد الغذائية والأدوية والمواد الأولية علماً ان الإيرادات النفطية تؤمن بحدود (96%) من موارد البلد .
- **نيجيريا:** ارتفع معدل التضخم في نيجيريا ليسجل معدل (16.5%) خلال عام 2017، بحسب مكتب الإحصاءات العامة، ان مستوى التضخم في اكبر اقتصاد افريقي خلال عام 2017 زاد من الضغوط على صانعي السياسة لرفع تكاليف الاقتراض .

➢ **ايران:** وصلت معدلات التضخم وفق مركز الإحصاء خلال عام 2017 الى (8%) مقارنة بعام 2016، حيث ارتفع معدل تضخم السلع والخدمات الاستهلاكية الى اكثر من (7%)، وجاء هذا نتيجة لإعلان الحكومة رفع الدعم عن الوقود ورفع أسعار بعض المواد الأساسية في السلة الغذائية الرئيسية في البلاد .

➢ **الارجنتين:** تعاني الارجنتين من ازمة مالية كبيرة اثرت بشكل سلبي على اقتصاد البلاد خاصة بعد انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014 ، وبحسب الأرقام الرسمية الصادرة من مركز الإحصاء الارجنتيني فقد بلغت معدلات التضخم خلال عام 2017 بحدود (26.8%) ، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات التي شهدتها أسعار السلع الرئيسية .

ومن خلال استقراء ما تقدم فإن التضخم خلال السنوات المقبلة مرشح للارتفاع عالمياً في ظل غياب الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها معالجة التضخم ، وبحسب تقرير صادر عن مركز (STATISTA) للإحصاء فإن معدلات التضخم عالمياً سترتفع حتى العام 2022، **ويطرح التقرير الجدول (8) والذي يوضح معدلات التضخم السابقة والمتوقعة. ومن خلال تحليل بيانات الجدول يمكن تأشير الاتي :**

- ان معدلات التضخم خلال السنوات (2012 – 2014) تراوحت ما بين (4.08% و 3.26%) في حين تراوحت خلال السنوات (2015 – 2017) ما بين (2.79% و 3.15%) على التوالي .

اما على صعيد التوقعات، فمن المتوقع ان تستمر معدلات التضخم بالصعود لتتراوح معدلاتها ما بين (3.20% و 3.31%) للسنوات من 2018 ولغاية 2022 .

والجدول (8) والشكل (3)، يوضح المعطيات أعلاه.

جدول (10)

معدلات التضخم عالمياً للأعوام السابقة والتوقعات المستقبلية

السنوات	معدلات التضخم %
2012	4.08
2013	3.66
2014	3.26
2015	2.79
2016	2.80
2017	3.15
2018	3.31
2019	3.29
2020	3.27
2021	3.20
2022	3.23

شكل (9)

معدلات التضخم عالمياً للأعوام السابقة والتوقعات المستقبلية

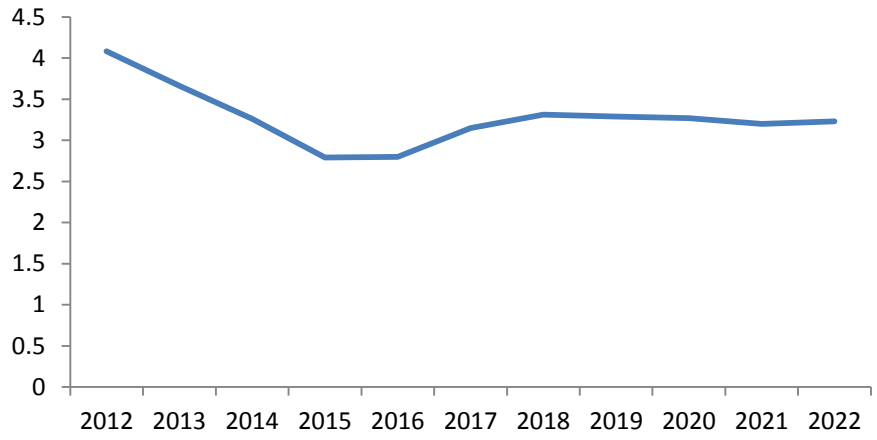

المحور السادس: نظرة استشرافية لمعدل التضخم ومخاطر عدم اليقين:

إن أحد الأدوات القياسية المهمة في الاقتصاد التي يستخدمها الاقتصاديين من أجل بناء السياسات ورسم الخطط هو التنبؤ؛ حيث يعتبر التنبؤ أداة مهمة جداً لتوقعات المخاطر ومقدار الاستقرار في المتغير المراد التنبؤ به، كما يمثل التنبؤ أداة لتقدير مدى قوة الارتباط بين الجهد المبذول والمكافأة عليها. وفي هذا الجزء يطرح التقرير تنبؤات لمعدل التضخم.

ومن خلال بيانات الجدول (10)، تم طرح أفضل أربع سيناريوهات لتنبؤات التضخم تم التوصل إليها، وبحدود ثقة (95%)، وهذه السيناريوهات تتمثل بالآتي:

1. **السيناريو الأول**: يتضح من السيناريو الأول أن التضخم يتجه نحو الركود بشدة، ثم يبقى مستقراً تحت الصفر بحدود ثقة عالية.
2. **السيناريو الثاني**: حيث ينخفض التضخم بشكل متباطئ بحدود ثقة أعلى من السيناريو الأول. أي بمعنى آخر، أن هذا السيناريو يتوقع بيئة أكثر ثقة للتوقعات من باقي السيناريوهات.
3. **السيناريو الثالث**: يتوقع هذا السيناريو أن التضخم يتقلب بشكل طفيف إلى أن يستقر تحت الصفر ليعكس ركود النشاط الاقتصادي.
4. **السيناريو الرابع**: حيث يتوقع انخفاض التخضم إلى أن يستقر عند نقطة أعلى من توقعات السيناريوهات السابقة. إلا أنه يتوقع بيئة عدم يقين بدرجة عالية.

ويتضح من الاختبارات، أن أفضل سيناريو من بين السيناريوهات الأربعة هو السيناريو الرابع، حيث يلاحظ أن أقل أخطاء التنبؤ تتركز في هذا السيناريو، بينما يحتوي السيناريو الأول على أكبر اخطاء في التنبؤ.

ومن خلال تحليل السيناريوهات الأربعة، يتضح أن جميعها تتوقع انخفاض معدل التضخم للنصف الثاني من عام 2018، إلا أن السيناريو الرابع يتوقع مخاطر كبيرة في استقرار الأسعار، وهذا يعني أن بيئة الأسعار يشوبها الكثير من مخاطر عدم اليقين، وهذا يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في البلد والتي تؤثر تأثيراً سلبياً في المستوى العام للأسعار.

جدول (11)

سيناريوهات تنبؤات التضخم واختباراته في العراق

السيناريو الأول	الاختبارات

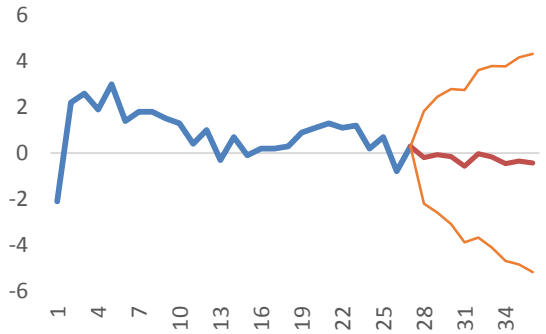

إحصائيات	القيمة
Alpha	0.75
Beta	0.00
Gamma	0.00
MASE	0.70
SMAPE	1.08
MAE	0.61
RMSE	0.82

السيناريو الثاني	الاختبارات

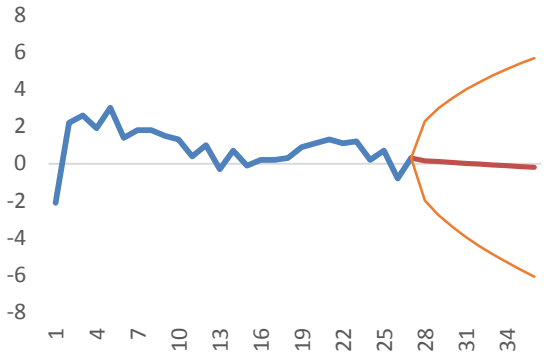

إحصائيات	القيمة
Alpha	0.90
Beta	0.00
Gamma	0.00
MASE	0.63
SMAPE	0.90
MAE	0.55
RMSE	0.69

السيناريو الثالث	الاختبارات

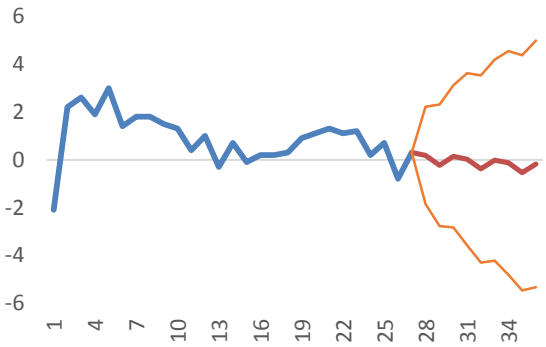

إحصائيات	القيمة
Alpha	0.75
Beta	0.00
Gamma	0.25
MASE	0.65
SMAPE	0.94
MAE	0.56
RMSE	0.75

السيناريو الرابع	الاختبارات

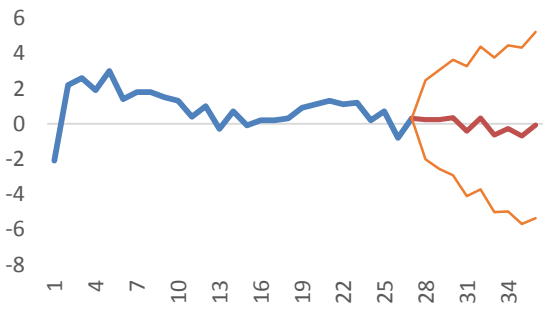

إحصائيات	القيمة
Alpha	0.75
Beta	0.00
Gamma	0.25
MASE	0.57
SMAPE	0.77
MAE	0.50
RMSE	0.66

المصدر: إعداد شعبة السوق والأسعار.

الخاتمة:

ومن خلال ما تقدم يتضح أن التضخم في العراق مُسيطر عليه من قبل أداة مزاد العملة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي، دون أي تنسيق مسبق بين السياستين المالية والنقدية؛ حيث إن السياستين المالية والنقدية يجب أن يكون من أولى غاياتهما هو استقرار الاقتصاد الكلي؛ فيجب أن تسعى السياسة النقدية من خلال ادواتها النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية من خلال أدواتها الخاصة إلى تحقيق استقرار حقيقي يشمل القطاعات الرئيسية الأربعة للإقتصاد المتمثلة بالقطاع المالي، والقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي، والقطاع الخارجي. إلا أن هذا الاستقرار النسبي في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك جاء من خلال ضخ كميات هائلة من العملة الأجنبية في السوق لتعود مرة أخرى للخارج مقابل السلع المستوردة، وقد اثبتت الدراسات أن سعر الصرف الثابت هو أكثر نظام يجعل التضخم مستقر عند حدٍ معين، لكن ذلك يكون على حساب خسارة العملة الأجنبية والتقييد الشديد لحركة رؤوس الأموال.

ومن جانب آخر، فإن السياسة المالية تضيف أعباءً ثقيلة على كاهل السياسة النقدية دون أن تسعى لتحقيق استقرار حقيقي إلى جانب جهود البنك المركزي العراقي، ومن أهم هذه الأعباء هو الدين العام الذي جاء من غياب فاعلية السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي من خلال الموازنة الاتحادية وتنويع الموارد المالية للدولة، وتحقيق صفة الاستقرار في الموازنة الاتحادية، حيث لم تستطع السياسة المالية عزل أي تقلبات خارجية أو داخلية عن الاقتصاد العراقي، وهذا كان واضحاً عندما تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين مزدوجتين.

لذلك من أهم الخطوات لتحقيق استقرار حقيقي في الاقتصاد الكلي هو إيجاد طرق للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية بشكل يضمن جذب وتراكم رؤوس الأموال وحرية حركتها مع الاستقرار الكلي الاقتصادي بما يؤدي إلى حركة نشطة منتظمة للاقتصاد، الأمر الذي يؤسس القواعد المهمة للانطلاق إلى التنويع الاقتصادي.